المـــرصد الجـهوي لليـقظة الاسـتراتيجية
والذكاء التـرابي لطنجة – تطوان – الحسيمة
Observatoire Régional de Veille Stratégique
et d'Intelligence Territoriale de Tanger-Tétouan-Al Hoceïma

جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
REGION TANGER-TÉTOUAN-HOCEÏMA

المملكة المغربية ROYAUME DU MAROC

نشـــــرة اليـــــقظة

المرصد الجهوي لليقظة الاستراتيجية

والذكاء الترابي لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

في هذا العدد

مستجدات تحليلية - ص. 2

تسرّع جهة طنجة-تطوان-الحسيمة وتيرة إرساء منظومة صحية أكثر اندماجاً وارتكازاً على البعد الترابي

يشكل الانتقال نحو الاقتصاد الدائري رهاناً استراتيجياً لتعزيز تنافسية قطاع النسيج

مستجدات بالأرقام - ص. 8

تتسارع وتيرة تحديث منظومة النقل الجماعي في أهم التجمعات الحضرية بالجهة

تباطؤ التضخم يدعم القدرة الشرائية في أهم مدن الجهة

مستجدات مختصرة - ص. 10

تسارع الاستثمارات الطرقية يعزز الترابط الاستراتيجي للجهة في أفق 2030

تعمير إقليم شفشاون يتجه نحو تخطيط عمراني أكثر ارتكازاً على تدبير المخاطر

أحداث - ص. 17

تواصل الجهة إعداد **استراتيجيتها للتكيف مع التغيرات المناخية**

تُطلق طنجة الدورة الأولى **للمهرجان الدولي للصورة «فوطو طنجة»**

ملخـــص تمهيدي

يؤكد شهر يونيو 2026 استمرار دينامية التحول التي تشهدها جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، مدفوعة بالتنزيل المتزامن لعدد من المشاريع الهيكلية، وتعزيز جاذبيتها الدولية، وتطور السياسات العمومية الترابية. وتبرز أهم مستجدات هذا الشهر تقدماً ملموساً في مجموعة من القطاعات الاستراتيجية، ولاسيما الصحة، والبنيات التحتية، والصناعة، والحكامة الترابية، والبيئة، إلى جانب المجالات الثقافية والرياضية.

ومن بين أبرز التطورات المسجلة، دخول المركز الاستشفائي الجهوي الجديد بتطوان حيز الخدمة، باستثمار بلغ 805 ملايين درهم وطاقة استيعابية تصل إلى 380 سريراً، وانطلاق أشغال تثنية الطريق الوطنية رقم 16 بين طنجة والقصر الصغير، فضلاً عن تعزيز الحكامة الصحية الجهوية من خلال إرساء التجمع الصحي الترابي. كما تميز الشهر باحتضان عدد من المنتديات الاقتصادية الدولية، بما يعزز موقع الجهة كمنصة للاستثمار والمبادلات.

تواصل جهة طنجة-تطوان-الحسيمة ترسيخ مسارها التنموي بالاستناد إلى استثمارات هيكلية، وحكامة ترابية متجددة، وجاذبية اقتصادية متنامية، وتثمين متواصل لمؤهلاتها الثقافية والرياضية والمؤسساتية.

تسرّع جهة طنجة-تطوان-الحسيمة وتيرة إرساء منظومة صحية أكثر اندماجاً وارتكازاً على البعد الترابي

تشهد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة مرحلة جديدة من تعزيز منظومتها الصحية، ترتكز في الآن ذاته على تدعيم الحكامة الجهوية، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الاستشفائية، وتحسين عرض خدمات الرعاية الصحية الأساسية. ويندرج هذا المسار في إطار التنزيل التدريجي لورش تعميم الحماية الاجتماعية، وتفعيل الجهوية المتقدمة في قطاع الصحة، حيث يضطلع التجمع الصحي الترابي تدريجياً بدور مستوى التنسيق بين مختلف المؤسسات الصحية. وتعكس المبادرات التي أُطلقت خلال شهر يونيو 2026 إرادة لتطوير المنظومة الصحية بشكل متزامن على مستوى البنيات التحتية، والموارد البشرية، وتنظيم مسارات العلاج، بما يطرح في المقابل مدى قدرتها على الحد بشكل مستدام من التفاوتات المجالية في الولوج إلى الخدمات الصحية بين الأقطاب الحضرية الرئيسية والمناطق القروية والجبلية بالجهة.

ويعكس هذا التطور تحولاً في مقاربة السياسات الصحية الجهوية، إذ لم يعد الرهان يقتصر على إحداث طاقات استشفائية جديدة، بل أصبح يتمثل في بناء منظومة صحية أكثر تكاملاً، قادرة على تحسين الولوج إلى العلاجات المتخصصة، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية للقرب، والارتقاء بمستوى التنسيق بين مختلف المؤسسات الصحية. وعلى المدى المتوسط، يشكل هذا التوجه رافعة لتعزيز الجاذبية الترابية، وتحسين جودة الحياة، وتقوية صمود الجهة في مواجهة النمو الديمغرافي والارتفاع المتواصل في الطلب على الخدمات الصحية.

تعزيز المنظومة الصحية الجهوية

تحول يرتكز على ثلاث رافعات متكاملة

01 الحكامة الصحية الجهوية
تعزيز التنسيق بين المؤسسات الصحية

02 تعزيز العرض الاستشفائي
تطوير خدمات العلاج المتخصص

03 تحسين الولوج إلى العلاج
خدمات الرعاية الصحية للقرب بمختلف المجالات الترابية

وتقوم هذه المحاور الثلاثة على علاقة تكاملية، حيث يشكل تعزيز الحكامة الجهوية المدخل الأساس لتطوير عرض الخدمات الصحية، الذي يمثل بدوره الرافعة الرئيسية لتحسين الولوج إلى العلاج وتوسيع التغطية الصحية على مستوى مختلف المجالات الترابية.

يشرع التجمع الصحي الترابي في إرساء حكامة صحية مندمجة على المستوى الجهوي

تؤكد الدورة الثانية لمجلس إدارة التجمع الصحي الترابي بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة دخول الجهة تدريجياً مرحلة جديدة في تنظيم منظومتها الصحية. ولا تقتصر أهمية هذا الاجتماع على عرض حصيلة الإنجازات برسم سنة 2025، بل تعكس أيضاً تعاظم الدور الذي يضطلع به التجمع الصحي الترابي باعتباره هيئة لتنسيق عمل المؤسسات الصحية، بما يعزز التخطيط الصحي على المستوى الجهوي، ويرفع من نجاعة تدبير الموارد، ويضمن استمرارية مسارات العلاج. ويندرج هذا التطور في إطار تفعيل الجهوية في حكامة القطاع الصحي، كما يواكب أهداف ورش تعميم الحماية الاجتماعية من خلال تقريب القرار الصحي من الخصوصيات والاحتياجات المجالية.
وتجسد المؤشرات التشغيلية الأولى هذه الدينامية. فقد سجلت سنة 2025 ارتفاعاً في عدد الاستشارات الطبية بنسبة 10,94%، والاستشفاء الكامل بنسبة 6,99%، والعمليات الجراحية المبرمجة بحوالي 35%، وجراحات المستعجلات بأكثر من 13%، والتحاليل المخبرية بنسبة 24,57%. وتستند هذه المعطيات إلى حصيلة أنشطة سنة 2025 الصادرة عن التجمع الصحي الترابي، دون نشر مرجعيات مقارنة أو الأحجام المطلقة للأنشطة في هذه المرحلة. ومع ذلك، فإن هذه المؤشرات تعكس تعبئة أفضل للطاقات الاستيعابية المتاحة، وتعزيزاً للتنسيق بين مختلف مستويات الرعاية الصحية، أكثر مما تعكس مجرد ارتفاع في حجم النشاط كما تبرز الأهمية المتزايدة لحكامة تقوم على تقاسم المعلومات، وتحسين تخصيص الموارد، وتتبع مسارات المرضى، ولاسيما من خلال إرساء نظام معلومات جهوي موحد.

وعلى المدى المتوسط، يشكل هذا التطور رافعة هيكلية لتعزيز صمود المنظومة الصحية الجهوية، ومواكبة الاستثمارات الموجهة إلى تطوير البنيات الاستشفائية، إلى جانب تعزيز الموارد البشرية الصحية. وستظل قدرة التجمع الصحي الترابي على التنسيق الفعال بين مختلف هذه المكونات عاملاً حاسماً في تقليص الفوارق المجالية في الولوج إلى الخدمات الصحية بين مدينتي طنجة وتطوان، اللتين تستأثران بأغلب الطاقات الاستشفائية المتخصصة، وبين إقليمي الحسيمة وشفشاون، حيث لا تزال المناطق القروية والجبلية تواجه أكبر تحديات الولوج إلى العلاج، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين انسيابية مسارات المرضى على صعيد الجهة.

المؤشرات الرئيسية لتعزيز العرض الصحي بالجهة

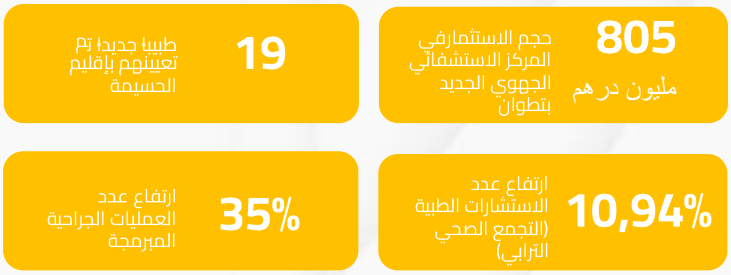

يعزز المركز الاستشفائي الجهوي الجديد بتطوان القطب الجهوي للعلاجات المتخصصة

يشكل دخول المركز الاستشفائي الجهوي الجديد للتخصصات بتطوان حيز الخدمة أحد أبرز الاستثمارات الاستشفائية المنجزة حديثاً بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة. وقد بلغت قيمة هذا المشروع 805 ملايين درهم، ويضم طاقة استيعابية تصل إلى 380 سريراً، ويستقطب أكثر من 400 مهني ومهنية في القطاع الصحي، إلى جانب الأطر التقنية والإدارية.
وقد أنجز هذا المركز للاستجابة لاحتياجات حوض سكاني يفوق 1,5 مليون نسمة، بما يعزز مكانة مدينة تطوان باعتبارها قطباً جهوياً مرجعياً للعلاجات المتخصصة.

إلى جانب الرفع من الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الاستشفائية، يساهم هذا المرفق الجديد في توسيع العرض الصحي الجهوي في عدد من التخصصات ذات القيمة المضافة، ولاسيما جراحة الأعصاب، وأمراض القلب، وأمراض الجهاز التنفسي، وأمراض الكلى، وجراحة الأطفال، وجراحة العظام. كما يضم منصة تقنية متطورة تشمل 11 قاعة للعمليات الجراحية، ومصلحة للإنعاش تضم 15 سريراً، وتجهيزات متقدمة للتصوير الطبي، مما يعزز التكفل بالحالات المرضية المعقدة، ويرتقي بمستوى التكامل بين مختلف المؤسسات الاستشفائية بالجهة.

وعلى المدى المتوسط، من المرتقب أن تساهم هذه البنية الاستشفائية في تحسين توزيع تدفقات المرضى، والتخفيف التدريجي للضغط على باقي المؤسسات الاستشفائية الجهوية، فضلاً عن تعزيز الولوج إلى العلاجات المتخصصة لفائدة ساكنة شمال الجهة. كما تمثل عاملاً داعماً لجاذبية الجهة بالنسبة للمهنيين الصحيين، ورافعة لتوطيد العرض الاستشفائي الجهوي، غير أن نجاعة هذا المشروع ستظل رهينة بمدى إدماجه الكامل ضمن منظومة التنسيق التي يشرف عليها التجمع الصحي الترابي.

الحسيمة: تعزيز الموارد البشرية الصحية يسهم في تقليص التفاوتات المجالية في الولوج إلى العلاج

يجسد تعيين 19 طبيباً بعدد من المراكز الصحية التابعة للجماعات القروية بإقليم الحسيمة توجهاً يروم تعزيز خدمات الرعاية الصحية للقرب بالمناطق الأكثر عزلة على مستوى الجهة. وتندرج هذه المبادرة ضمن المرحلة الأولى من برنامج يهدف إلى دعم الموارد البشرية الصحية، استجابةً للإكراهات المستمرة المرتبطة بالتغطية الطبية بالمناطق الجبلية، حيث يظل الخصاص في الأطر الصحية أحد أبرز العوامل المعيقة للولوج إلى العلاج. وقد أطلقت هذه المبادرة في إطار شراكة تجمع المجلس الإقليمي، والجماعات الترابية، والتجمع الصحي الترابي لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بما يعكس اعتماد مقاربة تشاركية تروم مواءمة الموارد البشرية مع الاحتياجات الخاصة للمجالات الترابية.

ولا يقتصر أثر هذه المبادرة على تعزيز الموارد البشرية، بل يسهم أيضاً في تحقيق توزيع أكثر توازناً للعرض الصحي على مستوى الإقليم. فمن خلال تقريب الخدمات الطبية من الساكنة القروية، يُنتظر أن تساهم في الحد من تنقل المرضى نحو المراكز الحضرية، وتعزيز استمرارية خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتقوية دور مؤسسات الرعاية الصحية للقرب في التكفل بالمرضى. كما يعكس إدماج 21 من مهنيي الصحة، من أطباء وممرضين وتقنيين متخصصين، إلى جانب الإعلان عن إطلاق مرحلة ثانية من البرنامج، تبني استراتيجية تدخل مرشحة للتوسع تدريجياً لتشمل مجالات ترابية أخرى تواجه احتياجات مماثلة.

وعلى المدى المتوسط، سيشكل الحفاظ على هذه الدينامية عاملاً حاسماً في الحد من التفاوتات المجالية في المجال الصحي، ولاسيما بالمناطق القروية والجبلية بالجهة. غير أن تحقيق الأثر المنشود يظل رهيناً بضمان استقرار الموارد البشرية الصحية، ومواكبة هذه التعيينات بالتجهيزات والوسائل التقنية اللازمة، فضلاً عن تحقيق التكامل بين تعزيز خدمات الرعاية الصحية للقرب، والطاقات الاستشفائية الجديدة، وآليات التنسيق المعتمدة على المستوى الجهوي.

جميع الحقوق محفوظة - من إعداد: فورفيس مازار

في هذا الإطار، تبرز ثلاثة محاور رئيسية للتدخل:

1 ◦ تعزيز التنسيق الترابي للمنظومة الصحية

يفتح التعزيز التدريجي لدور التجمع الصحي الترابي آفاقاً جديدة لتوطيد التنسيق بين المؤسسات الاستشفائية، ومؤسسات الرعاية الصحية للقرب، ومختلف الفاعلين على المستوى الترابي. وفي إطار اختصاصاته المتعلقة بالتنمية الجهوية والتنسيق الترابي، يمكن لمجلس الجهة مواكبة هذه الدينامية من خلال تشجيع الشراكات بين الجماعات الترابية، والمؤسسات الصحية، ومختلف الفاعلين المؤسساتيين، بما يعزز تكامل التجهيزات، ويحسن تخطيط الاستثمارات، ويرتقي بتنسيق مسارات العلاج على المستوى الجهوي.

الفرصة: إرساء حكامة صحية ترابية أكثر تكاملاً، بما يسهم في رفع نجاعة الاستثمارات وتعزيز التنسيق بين مختلف مستويات الرعاية الصحية.

نقطة اليقظة: الحرص على توضيح الأدوار بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين، بما يحد من تداخل الاختصاصات ويعزز فعالية التنسيق.

2 ◦ الحد المستدام من التفاوتات المجالية في الولوج إلى العلاج

تبرز الجهود المبذولة بإقليم الحسيمة أهمية تحقيق توازن مجالي أكبر في توزيع العرض الصحي. وفي هذا الإطار، يمكن للجهة، بتنسيق مع الشركاء المعنيين، دعم المبادرات الرامية إلى تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية بالمناطق القروية والجبلية، ولاسيما من خلال مواكبة تطوير البنيات الصحية للقرب، وتعزيز جاذبيتها، وتحسين تكاملها مع المؤسسات الاستشفائية المرجعية.

الفرصة: الحد من التفاوتات المجالية في الولوج إلى العلاج، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويرفع من جاذبية المجالات الترابية القروية.

نقطة اليقظة: ينبغي أن يندرج التعزيز الظرفي للموارد البشرية الطبية ضمن استراتيجية مستدامة، بما يضمن استقرار الأطر الصحية ويحد من صعوبات استقطابها والاحتفاظ بها في المناطق الأكثر عزلة.

3 ◦ تثمين الاستثمارات الاستشفائية الجديدة في إطار شبكة صحية جهوية متكاملة

يشكل دخول المركز الاستشفائي الجهوي بتطوان حيز الخدمة فرصة لتعزيز تكامل العرض الاستشفائي على المستوى الجهوي. وفي هذا الإطار، يمكن للجهة مواكبة تثمين هذه الطاقة الاستشفائية الجديدة من خلال دعم المبادرات الرامية إلى إدماجها ضمن تنظيم ترابي متكامل لمنظومة العلاج، يرتبط بمختلف المؤسسات الاستشفائية بالجهة، بما يسهم في تحسين توجيه المرضى، وتعزيز النجاعة الشاملة للمنظومة الصحية.

الفرصة: تعظيم أثر الاستثمارات الاستشفائية من خلال تطوير عرض صحي أكثر تكاملاً وتوازناً على امتداد المجال الترابي الجهوي.

نقطة اليقظة: سيظل تحقيق النتائج المرجوة في مجال تحسين الولوج إلى العلاج رهيناً بضمان استدامة الموارد البشرية الصحية، وبقدرة المؤسسات الاستشفائية على استيعاب الارتفاع المرتقب في حجم النشاط.

المصادر:

- رابط
- رابط
- رابط

قطاع النسيج

يشكل الانتقال نحو الاقتصاد الدائري رهاناً استراتيجياً لتعزيز تنافسية قطاع النسيج

قطاع استراتيجي يواجه تحولا جذريافي النموذج الأوروبي

وفقاً للدراسة متعددة الأبعاد حول صادرات قطاع النسيج والجلد بالمغرب، الصادرة عن مكتب الصرف سنة 2024، والمرتكزة على معطيات سنة 2022، تكرس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة مكانتها باعتبارها القطب الوطني الأول لصادرات قطاع النسيج. فقد ساهمت الجهة بنسبة 52,4% من رقم معاملات الصادرات الوطنية لقطاع النسيج والجلد، مقابل 32,7% سنة 2012، فيما ارتفع رقم معاملاتها من 10,9 مليارات درهم إلى 23,3 مليار درهم، محققةً معدل نمو سنوي متوسط بلغ 7,9% خلال الفترة المعنية. ويرتكز هذا الأداء على نسيج صناعي كثيف يضم 331 مقاولة مصدرة، تمثل 35% من مجموع المصدرين على الصعيد الوطني، إلى جانب تمركز نسبة كبيرة من المقاولات الأكثر تنظيماً، حيث تحتضن الجهة 91% من كبار المصدرين في القطاع. وقد جعل هذا التخصص من جهة طنجة-تطوان-الحسيمة المحرك الرئيسي للتنافسية الدولية لقطاع النسيج المغربي.

غير أن هذه المكانة تجعل الجهة أكثر تعرضاً للتحولات التي يشهدها السوق الأوروبية، التي تستوعب 93% من صادرات المغرب من منتجات النسيج. ففي هذا الإطار، يواصل الاتحاد الأوروبي إرساء منظومة تنظيمية أكثر صرامة تجاه المقاولات، من خلال اعتماد ثلاث إجراءات رئيسية سيتم تنزيلها تدريجياً خلال الفترة الممتدة بين 2026 و2028، وتشمل حظر إتلاف المنتجات غير المباعة، وجواز السفر الرقمي للمنتجات، والمسؤولية الموسعة للمنتِج. وبذلك، أصبحت قابلية تتبع المنتجات، وإدماج المواد المعاد تدويرها، واعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري في عمليات الإنتاج، من الشروط الأساسية للولوج إلى السوق الأوروبية. وفي هذا السياق، لم يعد تطوير سلسلة جهوية لإعادة تدوير منتجات النسيج يقتصر على بعده البيئي، بل أصبح يشكل رافعة استراتيجية لتعزيز التنافسية، والحفاظ على الأسواق التصديرية، وإحداث قيمة صناعية مضافة على المستوى الجهوي. وإلى جانب ضرورة التكيف مع المتطلبات الأوروبية، فإن هذا التركيز الكبير للأسواق التصديرية يبرز كذلك أهمية التنويع التدريجي للوجهات التصديرية، بما يعزز صمود القطاع في مواجهة التحولات التنظيمية والاقتصادية على الصعيد الدولي، ويحد من مستوى تبعيته لسوق واحدة.

رافعة لتعزيز تنافسية قطاع النسيج على المستوى الجهوي

السياق القطاعي

القطب الوطني الأول لصادرات النسيج
52,4% من الصادرات الوطنية

اعتماد مرتفع على السوق الأوروبية
93% من الصادرات الوطنية موجهة إلى الاتحاد الأوروبي

التعرض للمتطلبات الأوروبية الجديدة
قابلية التتبع (2026) - إدماج المواد المعاد تدويرها (2027) - الاقتصاد الدائري (2028)

الإجراءات المقترحة

الحفاظ على التنافسية
تعزيز القدرة التنافسية للصادرات والحفاظ على الولوج إلى الأسواق الأوروبية

تحديث المنظومة الصناعية
إدماج إعادة التدوير وقابلية التتبع ضمن عمليات الإنتاج

التجارب الميدانية تؤكد جدوى إرساء سلسلة جهوية لإعادة تدوير النسيج

تؤكد نتائج برنامج MoroccoTex، المنجز تحت إشراف مؤسسة التمويل الدولية وبدعم من عدد من الشركاء الدوليين، أن إعادة تدوير مخلفات النسيج أصبحت اليوم خياراً قابلاً للتطبيق من الناحيتين التقنية والاقتصادية على المستوى الصناعي. فقد مكنت التجارب، التي أُنجزت على مدى ما يقارب ثلاث سنوات بشراكة مع عدد من وحدات صناعة الملابس بجهة طنجة، من تثمين 2.827 طناً من مخلفات النسيج، أي ما يزيد على ضعف الهدف الأولي المحدد في 1.200 طن. كما تقدر الدراسة القيمة السنوية القابلة للتثمين بحوالي 700 مليون دولار، مع إمكانية استقطاب استثمارات خاصة قد تصل إلى 1,9 مليار دولار، وإحداث ما يقارب 30 ألف فرصة شغل. وتؤكد هذه النتائج أن مخلفات صناعة الملابس لم تعد تمثل مجرد نفايات صناعية، بل أصبحت مورداً اقتصادياً قادراً على خلق أنشطة صناعية جديدة وتعزيز صمود سلسلة قيمة قطاع النسيج على المستوى الجهوي.

وإلى جانب إمكاناته الاقتصادية، يستجيب إعادة تدوير النسيج بشكل مباشر للمتطلبات الجديدة للأسواق الأوروبية في مجال الاستدامة. فمن شأن إدماج 20% فقط من الألياف المعاد تدويرها، المستخرجة من مخلفات النسيج المغربية، أن يساهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 18%، وتقليص استهلاك المياه بنسبة 61%، مقارنة باستخدام القطن الخام المستورد. وقد تم التحقق من هذه النتائج وفق معايير ISO، مما يعزز قدرة الصناعيين بالجهة على الاستجابة لمتطلبات قابلية التتبع، وإدماج المواد المعاد تدويرها، التي ستصبح تدريجياً من الشروط الأساسية للولوج إلى السوق الأوروبية. كما تمهد هذه الديناميكية الطريق أمام تطوير صناعة نسيج ذات قيمة مضافة أعلى، تجمع بين التنافسية، والابتكار، والأداء البيئي.

ورغم أن الجدوى التقنية والإمكانات الاقتصادية لهذا التوجه أصبحت اليوم مثبتة إلى حد كبير، فإن قدرة الجهة على استثمار هذه القيمة الجديدة ستظل رهينة برفع الإكراهات التنظيمية، واللوجستية، والصناعية التي لا تزال تحد من استكمال سلسلة قيمة متكاملة لإعادة تدوير النسيج على المستوى الجهوي.

رفع الإكراهات الهيكلية يشكل شرطاً أساسياً للانتقال بالقطاع إلى مرحلة جديدة من التطور

رغم أن التجارب الميدانية أثبتت الجدوى التقنية لإعادة تدوير النسيج، فإن تعميم هذا النموذج يظل رهيناً برفع عدد من الإكراهات الهيكلية التي لا تزال تحد من بروز سلسلة قيمة دائرية متكاملة على الصعيد الوطني. ويتمثل أبرز هذه الإكراهات في نظام الإدخال المؤقت من أجل التحسين الفعّال (ATPA)، الذي تتم في إطاره حوالي 99% من واردات قطاع النسيج. وفي ظل هذا النظام، لا تزال مخلفات صناعة الملابس تُصنف باعتبارها مواد عديمة القيمة التجارية، مما يحد من تثمينها الاقتصادي ويعقد إدماجها ضمن سلسلة صناعية متكاملة لإعادة التدوير.

ولا تقتصر التحديات على الجوانب التنظيمية، بل تمتد أيضاً إلى الإكراهات الصناعية واللوجستية. فغياب قدرات وطنية في مجال غزل الألياف المعاد تدويرها يضطر المصنعين حالياً إلى توجيه هذه الألياف نحو تركيا قبل إعادة إدماجها في سلاسل الإنتاج، وهو ما يترتب عنه تكاليف إضافية، وآجال لوجستية أطول، وفقدان جزء من القيمة المضافة التي كان يمكن أن تستفيد منها الصناعة الوطنية. كما تظل قابلية تتبع المواد محدودة بفعل الاعتماد على قطاع لجمع المخلفات لا يزال يغلب عليه الطابع غير المهيكل، في وقت ستصبح فيه قابلية التتبع أحد المعايير الحاسمة للولوج إلى السوق الأوروبية في ظل التشريعات الجديدة.

وفي هذا السياق، لم يعد الرهان بالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة يقتصر على تطوير قدرات إعادة تدوير النسيج، بل أصبح يتمثل في إرساء منظومة صناعية متكاملة قادرة على التحكم في مختلف حلقات سلسلة القيمة، بدءاً من جمع مخلفات النسيج، مروراً بعمليات تثمينها وتحويلها، وصولاً إلى إنتاج مواد أولية جديدة. ومن شأن هذا التحول أن يعزز تنافسية قطاع النسيج على المستوى الجهوي، ويرفع من القيمة المضافة المحلية، ويكرس مكانة جهة طنجة-تطوان-الحسيمة باعتبارها القطب الوطني الأول لصادرات النسيج.

سلسلة القيمة الحالية

يفقد الاقتصاد الجهوي جزءا من القيمة المضافة.

سلسلة القيمة المستهدفة

يستحوذ النظام البيئي الصناعي الجهوي على حصة أكبر من القيمة المضافة.

جميع الحقوق محفوظة - من إعداد: فورفيس مازار

في هذا الإطار، تبرز أربعة محاور رئيسية للتدخل:

1 ◦ مواكبة تأقلم قطاع النسيج مع المتطلبات الأوروبية الجديدة

أصبحت التحولات التي يشهدها الإطار التنظيمي الأوروبي تجعل من قابلية التتبع، وإدماج المواد المعاد تدويرها، واعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري محددات أساسية لتعزيز التنافسية. وفي إطار اختصاصاتها في مواكبة التنمية الاقتصادية، ستعمل الجهة على تعزيز برامج التحسيس، والإعلام، ومواكبة المقاولات، بتنسيق مع المركز الجهوي للاستثمار، والفيدراليات المهنية، ومختلف الشركاء المؤسساتيين، وذلك بهدف استباق المتطلبات التنظيمية الجديدة وتيسير امتثال المقاولات لها.

الفرصة: تعزيز تنافسية المقاولات الجهوية، وضمان ولوجها المستدام إلى أهم سوق لتصريف صادراتها.

نقطة اليقظة: تظل آجال الامتثال للمتطلبات الجديدة محدودة، مما قد يضعف قدرة بعض المقاولات، ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة الأقل تنظيماً، على التكيف إذا تأخر انخراطها في هذا المسار.

2 ◦ دعم إرساء سلسلة قيمة جهوية لإعادة تدوير النسيج

تؤكد التجارب المنجزة في إطار برنامج MoroccoTex الإمكانات الاقتصادية الواعدة لسلسلة إعادة تدوير النسيج، غير أن إحداث القيمة المضافة لا يزال محدوداً بسبب غياب بعض الحلقات الصناعية، ولاسيما في مجال تحويل الألياف المعاد تدويرها. وفي هذا الإطار، يمكن للجهة مواكبة إرساء منظومة صناعية أكثر تكاملاً من خلال تشجيع الشراكات بين الصناعيين، والمستثمرين، وفاعلي الابتكار، بما يسهم في تعزيز القدرات المحلية على تثمين المواد النسيجية.

الفرصة: الرفع من القيمة المضافة المحدثة على المستوى الجهوي، وتطوير أنشطة صناعية جديدة، وتعزيز جاذبية الجهة لاستقطاب الاستثمارات المرتبطة بالاقتصاد الدائري.

نقطة اليقظة: يظل تطوير هذه السلسلة رهيناً بتطور الإطار التنظيمي الوطني، وبمدى توفر القدرات الصناعية الملائمة.

المصادر:
- رابط
- رابط
- رابط

3 ◦ إرساء منظومة جهوية للاقتصاد الدائري في قطاع النسيج

لا يرتكز تطوير سلسلة قيمة دائرية على القدرات الصناعية وحدها، بل يعتمد أيضاً على جودة تنظيم مختلف حلقات سلسلة القيمة. وفي هذا الإطار، يمكن للجهة دعم المبادرات الرامية إلى هيكلة أنشطة الجمع، والفرز، وقابلية التتبع، وتعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين في القطاع، بما يسهم في تحسين موثوقية تدفقات المواد وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية.

الفرصة: ترسيخ مكانة جهة طنجة-تطوان-الحسيمة كجهة رائدة في مجال الاقتصاد الدائري المطبق على صناعة النسيج، وتعزيز صورتها لدى الجهات الدولية الآمرة بالطلبات.

نقطة اليقظة: يظل نجاح هذا التوجه رهيناً بالتعبئة المنسقة لمختلف الفاعلين من القطاعين العام والخاص، وبالقدرة على إدماج الفاعلين الأقل تنظيماً تدريجياً ضمن منطق سلسلة القيمة.

4 ◦ تعزيز تنويع الأسواق الدولية لقطاع النسيج الجهوي

إن الاعتماد الكبير لقطاع النسيج الجهوي على السوق الأوروبية، التي تستوعب حوالي 93% من صادرات المغرب في هذا القطاع، يجعل المقاولات أكثر عرضة للتحولات التنظيمية ومخاطر تركّز الأسواق. وفي هذا السياق، يمكن للجهة، بتنسيق مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، والفيدراليات المهنية، وفاعلي التجارة الخارجية، مواكبة المبادرات الرامية إلى تنويع الأسواق التصديرية، مع تثمين الفرص التي تتيحها اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها المغرب. ويشكل اتفاق التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، الذي لا تزال صناعة النسيج تستفيد منه بشكل جزئي، رافعة واعدة لتعزيز انفتاح القطاع على أسواق جديدة ذات قيمة مضافة مرتفعة. كما تكتسي عملية التنويع طابعاً استعجالياً في ظل المفاوضات الجارية بشأن اتفاق للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والهند، إذ إن الإعفاء المرتقب للمنتجات النسيجية الهندية من الرسوم الجمركية بالسوق الأوروبية، والتي تبلغ حالياً حوالي 12%، من شأنه أن يعزز تنافسية المنتجات الهندية بشكل مباشر، ويزيد من حدة المنافسة التي تواجه المصدرين المغاربة. ويقتضي استباق هذا التحول الارتقاء بسلسلة القيمة في قطاع النسيج، بالتوازي مع الانفتاح النشط على أسواق جديدة خارج الاتحاد الأوروبي.

الفرصة: الحد من الاعتماد على السوق الأوروبية، وتعزيز صمود المقاولات الجهوية، وتوسيع آفاق النمو على المستوى الدولي.

نقطة اليقظة: يتطلب تنويع الأسواق التصديرية التكيف مع المتطلبات التقنية، والتجارية، واللوجستية الخاصة بكل سوق، إلى جانب توفير مواكبة معززة للمقاولات، ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة المصدرة.

المستجدات بالأرقام

تتسارع وتيرة تحديث منظومة النقل الجماعي في أهم التجمعات الحضرية بالجهة

يندرج الإعلان الرسمي عن الشراكة بين مجموعة CTM وترانسديف المغرب ضمن شركتي إيسال طنجة وإيسال تطوان في إطار التحول التدريجي الذي تشهده شبكات النقل الحضري على الصعيد الوطني. وعلى مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، تتجسد هذه الدينامية من خلال تعزيز أسطول الحافلات وإبرام عقود طويلة الأمد للتدبير المفوض، بهدف الارتقاء بجودة خدمات النقل الجماعي، وتحسين انتظامها، وتعزيز جاذبيتها. ففي مدينة طنجة، يضم الأسطول الذي يتم تشغيله لفائدة مؤسسة التعاون بين الجماعات "البوغاز" حالياً 216 حافلة جديدة، مع رفع العدد مستقبلاً إلى 323 حافلة في إطار مشروع الحافلات عالية المستوى من الخدمة. أما بمدينة تطوان، فينص العقد الجديد على تشغيل 194 حافلة. وتندرج هذه الاستثمارات ضمن البرنامج الوطني لتحديث النقل الحضري، الذي رُصدت له اعتمادات مالية تبلغ 11 مليار درهم خلال الفترة 2025-2029، ومن المنتظر أن تسهم في تحسين التنقل اليومي، وتعزيز التكامل بين مختلف أنماط النقل، ومواكبة الدينامية الاقتصادية التي تعرفها المدينتان. وعلى المدى المتوسط، ستظل نجاعة هذا التحول رهينة بمدى التكامل بين البنيات التحتية الجديدة للنقل، والتطور المستمر للطلب على التنقل، ومستوى التنسيق بين مختلف الفاعلين الترابيين.

المصدر: رابط

11 مليار درهم — البرنامج الوطني لتحديث أسطول الحافلات

10 سنوات — مدة عقود التدبير المفوض

تؤكد الجهة مكانتها كأحد أبرز أقطاب التشغيل المهيكل على الصعيد الوطني

يؤكد التقرير السنوي لسنة 2024 الصادر عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تعزز النسيج الاقتصادي المهيكل بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، التي تستأثر بنسبة 12% من مجموع الأجراء المصرح بهم على الصعيد الوطني، لتحتل بذلك المرتبة الثانية وطنياً بعد جهة الدار البيضاء. ويترافق هذا الأداء مع تواصل ارتفاع عدد المقاولات المنخرطة وحجم كتلة الأجور المصرح بها، بما يعكس اتساع قاعدة التشغيل المهيكل بالجهة.

كما تستحوذ الجهة على 11% من مجموع المنخرطين الجدد المسجلين خلال سنة 2024، مما يؤكد جاذبيتها لاستقطاب الأنشطة الاقتصادية الجديدة. وتعكس هذه المؤشرات الدينامية التي تعرفها المنظومات الصناعية، واللوجستية، والخدماتية بالجهة، كما تبرز أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى إحداث فرص شغل مؤهلة، وتعزيز إدماج الأنشطة الاقتصادية ضمن القطاع المهيكل، وتطوير الكفاءات، بما يدعم تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

المصدر: رابط

12 % من المنخرطين الجدد المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالجهة

يواكب تثنية الطريق الوطنية رقم 16 تنامي الدينامية الاقتصادية للممر طنجة-القصر الصغير

يشكل انطلاق أشغال تثنية الطريق الوطنية رقم 16 الرابطة بين طنجة والقصر الصغير مرحلة جديدة في مسار تعزيز البنيات التحتية الجهوية. ويُنجز هذا المشروع، الذي يتجاوز حجم استثماراته 350 مليون درهم، على امتداد 25 كيلومتراً، في إطار شراكة بين وزارة التجهيز والماء ومجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بهدف تحسين انسيابية حركة السير على هذا المحور، الذي يستقبل أكثر من 30 ألف مركبة يومياً خلال الموسم الصيفي.

ولا تقتصر أهمية هذا المشروع على تحسين ظروف التنقل وتعزيز السلامة الطرقية، بل تمتد إلى دعم الولوج إلى المنظومة اللوجستية والصناعية لميناء طنجة المتوسط، ومواكبة الدينامية السياحية والاقتصادية التي يشهدها الساحل المتوسطي. وعلى المدى المتوسط، من المرتقب أن يساهم المشروع في تحسين الربط بالمناطق الاقتصادية بالقصر الصغير، وفك العزلة عن إقليم الفحص-أنجرة، وتعزيز جاذبية هذا الممر لاستقطاب استثمارات جديدة.

المصدر: رابط

350 مليون درهم — إجمالي الاستثمارات المخصصة لتثنية الطريق الوطنية رقم 16

نسبة تقدم أشغال المقطع الأول (طنجة - وادي ألبان)

+15 %

تؤكد الثانوية المتوسطية للتميز بروز الجهة كقطب للتميزفي تكوين الكفاءات العلمية

تؤكد دورة 2026 لمباريات الولوج إلى المدرسة متعددة التقنيات بفرنسا (École Polytechnique) تصاعد أداء الأقسام التحضيرية المغربية، بعد تسجيل 57 مترشحاً مؤهلاً لاجتياز الاختبارات الشفوية، بزيادة بلغت 14% مقارنة بسنة 2025. وفي إطار هذه الدينامية الوطنية، برزت الثانوية المتوسطية للتميز (LYMED) بمدينة مرتيل بشكل لافت، بعدما ارتفع عدد تلامذتها المؤهلين من 3 إلى 12 خلال سنة واحدة، محققة بذلك أفضل معدل للتأهل ضمن المؤسسات المعنية، بنسبة بلغت 22%. ويعكس هذا الإنجاز ترسيخ مكانة جهة طنجة-تطوان-الحسيمة كقطب جهوي للتميز العلمي، كما يعزز قدرتها على استقطاب وتأهيل ومواكبة الكفاءات ذات الإمكانات العالية في المجالات العلمية والتكنولوجية. ومن شأن ذلك أن يساهم في تكوين رصيد استراتيجي من الكفاءات المؤهلة لدعم القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة، ولاسيما صناعة السيارات، وصناعة الطيران، والطاقات المتجددة، والتكنولوجيات المتقدمة.

وعلى المدى المتوسط، من شأن هذه الدينامية أن تعزز جاذبية الجهة لاستقطاب الاستثمارات كثيفة الاعتماد على الكفاءات، شريطة تعزيز جسور التعاون بين مؤسسات التميز، ومؤسسات التعليم العالي، ومنظومة البحث العلمي، والنسيج الاقتصادي الجهوي.

المصدر: رابط

12 عدد المؤهلين من الثانوية المتوسطية للتميز (LYMED) إلى المدرسة متعددة التقنيات سنة 2026 (مقابل 3 سنة 2025)

إطلاق بحث وطني جديد لتعزيز القيادة الترابية للسياسات الموجهة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة

يشكل إطلاق البحث الوطني الثالث حول الإعاقة محطة جديدة في مسار تطوير منظومة الرصد الاجتماعي بالمغرب. ويستهدف هذا البحث 20 ألف أسرة، منها 2.140 أسرة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بهدف تحيين المعطيات المتعلقة بانتشار الإعاقة، وظروف عيش الأشخاص في وضعية إعاقة، ومدى ولوجهم إلى الخدمات الأساسية.
وعلى مستوى الجهة، ستشكل نتائج هذا البحث أداة لدعم اتخاذ القرار، من خلال المساهمة في تحديد التفاوتات المجالية، وتحسين استهداف الاحتياجات المرتبطة بالولوجيات، والإدماج الاجتماعي، والولوج إلى الخدمات العمومية، إلى جانب تعزيز آليات تتبع وتقييم السياسات العمومية الموجهة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة. وعلى المدى المتوسط، من المرتقب أن يسهم توفر معطيات ترابية محينة في إرساء تخطيط أكثر ملاءمة ونجاعة للتدخلات التي يقودها مختلف الفاعلين المؤسساتيين لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

المصدر: رابط

20 000 أسرة	العينة الوطنية للبحث
2 140 أسرة	عينة جهة طنجة-تطوان-الحسيمة

تباطؤ التضخم يدعم القدرة الشرائية في أهم مدن الجهة

سجلت مدينتا طنجة والحسيمة تراجعاً شهرياً بنسبة 1,2% في الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك خلال شهر ماي 2026، فيما سجلت مدينة تطوان انخفاضاً بنسبة 0,7%، وهو من بين أكبر التراجعات المسجلة على الصعيد الوطني. ويعزى هذا التطور أساساً إلى انخفاض أسعار عدد من المواد الغذائية، ولاسيما الخضر، ومنتجات البحر، واللحوم، إلى جانب تراجع أسعار المحروقات.
وفي سياق يتسم باستقرار نسبي للتضخم السنوي، الذي بلغ 1,2%، من شأن هذا الانخفاض في الأسعار أن يدعم القدرة الشرائية للأسر، وأن يساهم في الحد من تكاليف تشغيل عدد من الأنشطة الاقتصادية بالجهة، ولاسيما في قطاعات التجارة، والسياحة، والخدمات. غير أن استدامة هذا المنحى تظل رهينة بتطور أسعار المواد الغذائية والطاقة، بالنظر إلى ما تتسم به من تقلبات.

المصدر: رابط

- 1,2 %	تراجع الرقم الاستدلالي للأثمان بطنجة والحسيمة
- 0,7 %	تراجع الرقم الاستدلالي للأثمان بتطوان

يسجل سوق العقار بمدينة طنجة تباطؤاً في نشاطه خلال الربع الأول من سنة 2026

سجل سوق العقار بمدينة طنجة تباطؤاً خلال الربع الأول من سنة 2026، في سياق وطني اتسم بتراجع وتيرة النشاط. فقد انخفض مؤشر أسعار الأصول العقارية بنسبة 3,9% على أساس سنوي، في حين تراجع عدد المعاملات العقارية بنسبة 36,4%، مما يعكس توجهاً متزايداً لدى المشترين نحو التريث، بوتيرة أكبر من تراجع أسعار العقارات نفسها. ويأتي هذا الانكماش في حجم المعاملات، الذي شمل أيضاً كبريات مدن المملكة، في سياق إعادة توازن يشهده السوق بعد سنوات من الدينامية القوية.

وبالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، تستدعي هذه التطورات تتبع آثارها المحتملة على الاستثمارات العقارية، والدينامية العمرانية، والمشاريع السكنية، مع الأخذ بعين الاعتبار استمرار المقومات الاقتصادية التي تعزز جاذبية الجهة، والمدعومة بقوة قطاعاتها الصناعية، واللوجستية، والمينائية.
ولا يقتصر تتبع هذه الدينامية على مؤشرات المعاملات العقارية وحدها، إذ إن تباطؤ النشاط العقاري وحركة الإنعاش العقاري ينعكس بشكل مباشر على قطاعات البناء والأشغال العمومية، والمناولة، وصناعة مواد البناء، التي يرتبط نشاطها ومستوى التشغيل بها تاريخياً بوتيرة انطلاق الأوراش أكثر من ارتباطها بتطور الأسعار. وبالمثل، فإن مداخيل رسوم التسجيل والضريبة على الأراضي الحضرية غير المبنية، التي تشكل أحد موارد الجماعات الترابية، تتأثر تقليدياً بحجم المعاملات العقارية أكثر من تأثرها بقيمتها، وهو ما يستدعي استباق احتمال انعكاس هذا التراجع على الجبايات المحلية بوتيرة قد تكون أكبر مما توحي به نسبة انخفاض الأسعار وحدها.
ومن شأن تتبع رخص البناء وانطلاق الأوراش خلال الأشهر المقبلة أن يوفر مؤشرات أكثر دقة لتمييز ما إذا كان الأمر يتعلق بتباطؤ ظرفي أو بتحول هيكلي في القطاع، دون أن يمس ذلك بالمقومات الاقتصادية المستدامة التي تكرس جاذبية جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بفضل منظوماتها الصناعية، واللوجستية، والمينائية.

المصدر:
رابط
رابط

%3,9-	تراجع أسعار الأصول العقارية بمدينة طنجة
%36,4-	تراجع عدد المعاملات العقارية بمدينة طنجة

البنيات التحتية والنقل والربط الترابي

تسارع الاستثمارات الطرقية يعزز الترابط الاستراتيجي للجهة في أفق 2030

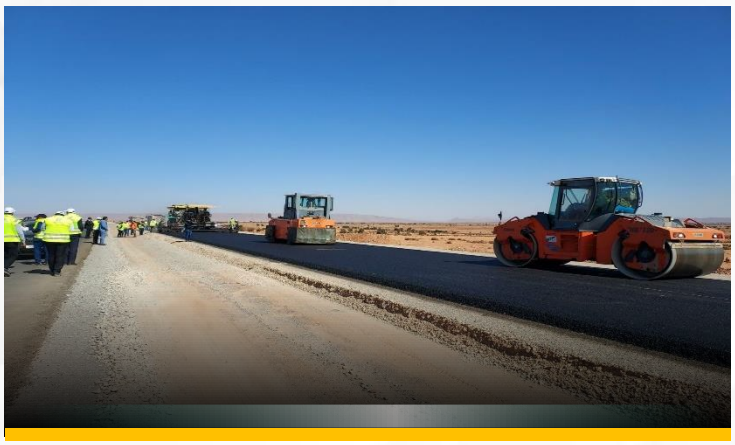

يؤكد البرنامج الوطني لتطوير البنيات التحتية الطرقية في أفق 2030 المكانة الاستراتيجية التي تحتلها جهة طنجة-تطوان-الحسيمة ضمن أولويات التهيئة الترابية بالمملكة. ففي الوقت الذي بلغ فيه طول الشبكة الوطنية للطرق السيارة حوالي 1.800 كيلومتر، وامتدت شبكة الطرق السريعة إلى ما يقارب 2.300 كيلومتر، تستفيد الجهة من مجموعة من المشاريع الهيكلية، وفي مقدمتها مشروع الطريق السريع الرابط بين تطوان وشفشاون، الذي يهدف إلى تحسين الولوج إلى مجالات الداخل، وتعزيز اندماجها مع الأقطاب الاقتصادية الرئيسية بالجهة.

وتضاف هذه الاستثمارات إلى المشاريع التي يجري إنجازها بالفعل بالجهة، وعلى رأسها مشروع تثنية الطريق الوطنية رقم 16 الرابطة بين طنجة والقصر الصغير بإقليم الفحص-أنجرة، بما يعكس توجهاً نحو تعزيز منظومة البنيات التحتية الخاصة بالتنقل، استعداداً لاحتضان كأس العالم 2030، بما يخدم في الآن ذاته المجالات الساحلية بطنجة، والمناطق الداخلية التي تعاني من العزلة. ولا تقتصر أهمية هذه المشاريع على الاستعداد للاستحقاق الرياضي، بل تندرج ضمن رؤية تنموية بعيدة المدى تروم تعزيز التماسك الترابي، وتحسين انسيابية المبادلات، ودعم التنافسية الاقتصادية للجهات. وبالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، يشكل تحسين الربط بين المجالات الساحلية، والمناطق الصناعية، والمنصات اللوجستية، ومجالات الداخل، رافعة أساسية للتنمية. كما يُنتظر أن تساهم هذه البنيات التحتية، من خلال تسهيل تنقل الأشخاص والبضائع، في تعزيز جاذبية الجهة، ودعم التنمية السياحية بإقليمي شفشاون وتطوان، وتحسين اندماج المناطق القروية ضمن أهم الممرات الاقتصادية الجهوية.

المصدر: رابط

نقاط الاهتمام بالنسبة للعمل الجهوي

إلى جانب المشاريع المعلن عنها، تبرز هذه الدينامية الأهمية المتزايدة للاستباق العقاري، والتخطيط الترابي، وتنسيق الاستثمارات حول المحاور الطرقية الهيكلية المستقبلية. فالبنيات التحتية الطرقية لا تحقق أثرها التنموي الكامل إلا إذا واكبها إحداث أنشطة اقتصادية جديدة، وخدمات، ومناطق للاستثمار قادرة على استيعاب التدفقات التي تفرزها. ومن ثم، فإن الرهان بالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة لا يقتصر على تحسين التنقل، بل يتمثل في تحويل هذه الروابط الجديدة إلى رافعات للتنمية الاقتصادية، وتعزيز الجاذبية الترابية، والحد من التفاوتات بين مختلف المجالات الترابية.

المخاطر الواجب استباقها: قد يؤدي غياب الاستباق في تهيئة المجالات الترابية المستفيدة من هذه المشاريع إلى الحد من المردودية الاقتصادية للاستثمارات المنجزة، وتعميق الفوارق التنموية بين المجالات الأكثر ارتباطاً بشبكات النقل وتلك التي ستظل خارج مسارات التدفقات الرئيسية.

الفرص المتاحة: الاستفادة من ممرات التنقل المستقبلية لتوجيه الاستثمارات نحو المجالات الترابية التي ستستفيد من تحسن الولوجية، بما يدعم بروز أقطاب جديدة للتنمية الاقتصادية.

الفاعلون المعنيون بالتعبئة: تعزيز التنسيق بين مجلس الجهة، والقطاعات الوزارية المعنية، والجماعات الترابية، والمركز الجهوي للاستثمار، بما يضمن التكامل بين مشاريع البنيات التحتية وسياسات التهيئة الترابية، وتعزيز الجاذبية، والتنمية الاقتصادية.

القرارات المقترحة: إدماج ممرات التنقل المستقبلية ضمن وثائق التخطيط والاستراتيجيات الجهوية للتنمية، بما يضمن تعظيم الأثر الاقتصادي للاستثمارات في البنيات التحتية، وتعزيز تنمية ترابية أكثر توازناً.

تنويع الشراكات الدولية يعزز الجاذبية الاقتصادية للجهة

تواصل جهة طنجة-تطوان-الحسيمة تأكيد جاذبيتها لدى المستثمرين والشركاء الاقتصاديين الدوليين، في سياق يتسم بتنويع متزايد لمصادر الاستثمارات ومجالات التعاون الاقتصادي.

ويجسد استقرار شركة MDE Maroc، التابعة لمجموعة رومانية متخصصة في صناعة تجهيزات السيارات، بالمنطقة الحرة بطنجة، قدرة الجهة على استقطاب مستثمرين صناعيين جدد داخل منظومة صناعية متطورة لصناعة السيارات، تستفيد من بنية تحتية لوجستية عالية الأداء، وتوجه قوي نحو التصدير، وموقع استراتيجي قريب من الأسواق الأوروبية.

وتتعزز هذه الدينامية من خلال زيارة وفد من رجال الأعمال البرازيليين لاستكشاف فرص الاستثمار التي توفرها المناطق الصناعية، والمنصات اللوجستية، ومركب طنجة المتوسط، مع آفاق للتعاون في عدد من القطاعات، من بينها الصناعات الغذائية، والصناعة الكهربائية، ومستحضرات التجميل، إلى جانب صناعات الجلد والأحذية.

كما يؤكد تعزيز الشراكة الاقتصادية المغربية-السويسرية هذا التوجه نحو الانفتاح الدولي. فمع استقرار أكثر من 60 شركة سويسرية بالمغرب، وارتفاع المبادلات التجارية الثنائية بنسبة 33,5% خلال سنة 2025، يواصل المغرب ترسيخ موقعه كمنصة للإنتاج والولوج إلى الأسواق الإفريقية والأوروبية.

وتستند هذه الجاذبية إلى مجموعة من المقومات الهيكلية، من أبرزها شبكة اتفاقيات التبادل الحر التي تتيح الولوج إلى سوق تضم أكثر من 2,5 مليار مستهلك، وتوفر رأسمال بشري مؤهل، وبنيات تحتية ذات مستوى عالمي، فضلاً عن التقدم المحرز في مجال الانتقال الطاقي، حيث أصبحت الطاقات المتجددة تمثل أكثر من 45% من المزيج الطاقي الوطني.

وبالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، تعزز هذه التطورات آفاق استقطاب استثمارات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وتكرس مكانتها باعتبارها القطب الصناعي واللوجستي الأول بالمملكة والمنفتح على الأسواق الدولية.

المصدر:
رابط
رابط
رابط

منتدى MBIF 2026 : المنتديات الاقتصادية الكبرى تعزز مكانة طنجة كمنصة للتعاون والاستثمار

يؤكد تنظيم منتدى الصداقة والاستثمار المغاربي (MBIF 2026)تنامي الدور الذي تضطلع به مدينة طنجة باعتبارها منصة للحوار الاقتصادي والتعاون الدولي.

ويجمع هذا المنتدى وفوداً رسمية، ومستثمرين، وصناع القرار الاقتصادي، وممثلي القطاع الخاص من بلدان عربية، وإفريقية، وأوروبية، ومغاربية، بهدف تعزيز شراكات الأعمال، وتطوير المبادلات التجارية، وتشجيع بروز مشاريع استثمارية جديدة.

وستركز أشغال المنتدى على عدد من المحاور، من بينها السياسات العمومية الداعمة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ومناخ الأعمال، والبنيات التحتية، واللوجستيك، والتعمير المستدام، إلى جانب سبل الولوج إلى الأسواق الإفريقية والأوروبية. كما يعكس توسيع المنتدى ليشمل تونس توجهاً نحو تعزيز الاندماج الاقتصادي المغاربي، وتطوير سلاسل قيمة إقليمية أكثر تنافسية.

وبالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، يساهم احتضان هذا الحدث في تعزيز إشعاعها الاقتصادي، وترسيخ مكانتها كفضاء للتلاقي بين المستثمرين، والمقاولات، والمؤسسات، بما يخدم تطوير الشراكات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي.

المصدر:
رابط
رابط

البيئة والموارد الطبيعية

توظيف الطائرات بدون طيار يحدّث عمليات مكافحة النواقل بمدينة طنجة-أصيلة

تعتزم عمالة طنجة-أصيلة تعزيز منظومة مكافحة البعوض من خلال توظيف الطائرات بدون طيار، في إطار صفقة تقدر قيمتها بحوالي 500 ألف درهم. ويشمل المشروع إعداد خرائط لـ 650 هكتاراً من بؤر تكاثر اليرقات، إلى جانب المعالجة الجوية لما يقارب 2.300 هكتار باستعمال طائرات مزودة بكاميرات بصرية وحرارية، بما يتيح تحسين رصد مناطق انتشار البعوض وتحديدها بدقة أكبر.

وتجسد هذه المبادرة الإدماج التدريجي لتقنيات الاستشعار عن بُعد في تدبير المخاطر الصحية والبيئية، بهدف الرفع من نجاعة عمليات الرصد والتدخل، وترشيد الموارد المخصصة لمكافحة النواقل.

المصدر: رابط

تعزيز المراقبة الصحية يرسخ سلامة الموارد الصدفية بالجهة

قررت السلطات المختصة تعليق جمع وتسويق المنتجات الصدفية بشكل مؤقت بالمناطق المصنفة تارغة-اشماعلة وواد لاو-قاع أسراس، عقب نتائج التحاليل التي أنجزها المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، والتي أظهرت مستويات من التلوث الميكروبيولوجي تتجاوز الحدود التنظيمية المعمول بها. ويهدف هذا الإجراء الاحترازي إلى حماية صحة المستهلكين، على أن يتم رفعه بمجرد التأكد من عودة المؤشرات الصحية إلى المستويات المطابقة للمعايير.

ولا يقتصر هذا القرار على طابعه الظرفي، بل يبرز الدور المحوري لمنظومة المراقبة الصحية في الحفاظ على جودة الموارد البحرية، وتعزيز الثقة في سلاسل الإنتاج. كما يؤكد أهمية قابلية تتبع منتجات البحر، واحترام قنوات التسويق المعتمدة، بما يضمن السلامة الغذائية ويدعم استدامة أنشطة تربية واستغلال الأحياء الصدفية بالجهة.

المصدر: رابط

تدبير التزويد بالماء يظل رهاناً قائماً بإقليم شفشاون رغم تحسن الموارد المائية

اعتمدت الشركة الجهوية متعددة الخدمات طنجة-تطوان-الحسيمة برنامجاً لتنظيم توزيع الماء الصالح للشرب بمركز باب برد بإقليم شفشاون، بهدف ضمان توزيع أكثر إنصافاً للموارد المائية بين مختلف الأحياء. ويأتي هذا القرار رغم تسجيل الإقليم لتساقطات مطرية مهمة وتحسن في تغذية الموارد المائية، في حين لا تزال بعض المنابع التي تزود المركز تسجل صبيباً غير كافٍ.

وتبرز هذه الوضعية، إلى جانب بعدها التدبيري، أهمية تقييم أداء البنيات التحتية الخاصة بالتزويد بالماء، وقياس نجاعة المشاريع المنجزة لتعزيز الأمن المائي بالمجال الترابي. كما تعكس المشاورات الجارية بشأن إنجاز منشآت جديدة للتخزين، ولاسيما السدود التلية، توجهاً نحو البحث عن حلول هيكلية من شأنها تعزيز صمود المجال الترابي في مواجهة الاختلالات القائمة بين توفر الموارد والقدرة على توزيعها.

المصدر: رابط

نقاط يقظة من أجل العمل الجهوي

تؤكد هذه الوضعية أن الأمن المائي لا يرتبط فقط بمستوى التساقطات المطرية، بل يعتمد كذلك على قدرة البنيات التحتية على تعبئة الموارد المائية، وتخزينها، ونقلها، وتوزيعها بكفاءة. ففي ظل تزايد التقلبات المناخية، لا تكفي حتى التساقطات المهمة لضمان تحسن فوري في ظروف التزويد بالماء، إذا ما استمرت الإكراهات المرتبطة بالشبكات أو بقدرات التخزين. وبالنسبة للمناطق القروية والجبلية بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، أصبح الرهان يتمثل، بالقدر نفسه، في تحديث البنيات التحتية واعتماد تدبير مندمج للموارد المائية، بما يحقق الأمن المائي، ويعزز التكيف مع التغيرات المناخية، ويسهم في الحد من التفاوتات المجالية.

المخاطر الواجب استباقها: قد يؤدي استمرار الإكراهات المرتبطة بتوزيع المياه، رغم تحسن الموارد المائية المتاحة، إلى زيادة الضغوط على المجالات الترابية الأكثر هشاشة، وتعميق التفاوتات في الولوج إلى المياه.

الفرص المتاحة: تسريع إنجاز المشاريع الرامية إلى تعزيز صمود المجالات الترابية في مجال الموارد المائية، ولاسيما من خلال تطوير البنيات التحتية الخاصة بالتخزين، والتوزيع، وتأمين التزويد بالماء.

الفاعلون المعنيون بالتعبئة: تعزيز التنسيق بين مجلس الجهة، والشركة الجهوية متعددة الخدمات، والمصالح اللاممركزة المعنية، والجماعات الترابية، والمؤسسات المختصة، بما يضمن تكامل الاستثمارات والمشاريع المرتبطة بتأمين التزويد بالماء.

القرارات المقترحة: تعزيز التكامل بين سياسات تدبير الموارد المائية، ووثائق التخطيط الترابي، والاستثمارات في البنيات التحتية، بما يضمن تعزيز صمود المجالات الترابية بشكل مستدام في مواجهة التغيرات المناخية والضغوط المتزايدة على الموارد المائية.

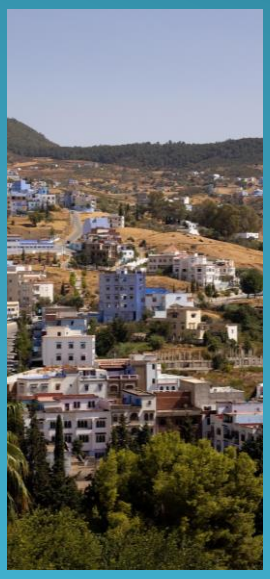

تعمير إقليم شفشاون يتجه نحو تخطيط عمراني أكثر ارتكازا على تدبير المخاطر

يشكل اعتماد دراسة قابلية التعمير بإقليم شفشاون محطة مهمة في إدماج المخاطر الطبيعية ضمن سياسات التهيئة الترابية. وقد أُنجزت هذه الدراسة في إطار برنامج وطني بشراكة بين وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، لتصبح مرجعاً أساسياً في إعداد وثائق التعمير، ودراسة طلبات رخص البناء، وتوجيه المشاريع العمومية والاستثمارات.

ومن خلال توفير خرائط تحدد قابلية المجالات للتعمير، تساهم هذه الدراسة في إرساء تخطيط عمراني أكثر استباقية، يوازن بين متطلبات التنمية الترابية، وسلامة السكان، والتكيف مع آثار التغيرات المناخية. كما تعزز التنسيق بين الجماعات الترابية، والمصالح اللاممركزة، والمؤسسات العمومية، بما يرفع من انسجام القرارات المتعلقة بالتهيئة على مستوى الإقليم. وبالنسبة للجهة، يمثل هذا التطور انتقالاً من مقاربة تقتصر على معالجة آثار المخاطر إلى مقاربة وقائية ترتكز على استباقها، لاسيما في إقليم شفشاون الذي يعرف هشاشة خاصة تجاه الانزلاقات الأرضية، مع إمكانية تعميم هذه التجربة على باقي المجالات القروية والجبلية ذات الخصائص المماثلة.

المصدر: رابط

نقاط يقظة من أجل العمل الجهوي

يعكس إدماج المخاطر الطبيعية ضمن وثائق التخطيط تحولاً في سياسات التهيئة نحو مقاربة تقوم على الاستباق والوقاية، بدل الاقتصار على تدبير التداعيات بعد وقوعها. وفي إقليم يتميز بتضاريسه الجبلية، وارتفاع قابليته لحركات التربة، وتزايد حدة الظواهر المناخية، يشكل أخذ هذه الإكراهات بعين الاعتبار منذ مرحلة التخطيط رافعة لتأمين الاستثمارات العمومية والخاصة، وتعزيز صمود المجالات الترابية، والحد من الكلفة المستقبلية المرتبطة بالمخاطر الطبيعية.
كما يساهم هذا التوجه في توفير رؤية أوضح لحاملي المشاريع، من خلال تعزيز قابلية التنبؤ بقرارات التهيئة، وتوجيه التوسع العمراني نحو المجالات الأكثر ملاءمة.

المخاطر الواجب استباقها: تظل نجاعة هذه المقاربة رهينة بالإدماج الفعلي لخلاصات الدراسة ضمن وثائق التعمير، ومساطر الترخيص، ومشاريع التنمية التي يقودها مختلف الفاعلين الترابيين.

الفرص المتاحة: تعزيز جاذبية الإقليم بالاستناد إلى تخطيط أكثر إحكاماً، يوفر إطاراً أكثر أماناً للاستثمارات والتجهيزات العمومية.

الفاعلون المعنيون بالتعبئة: ضمان التنسيق بين مجلس الجهة، والوكالة الحضرية لطنجة-تطوان، والمديرية الجهوية لإعداد التراب الوطني، وجماعة شفشاون، ووكالة الحوض المائي اللوكوس، ومصالح الوقاية المدنية، بما يضمن مواءمة خلاصات الدراسة مع وثائق التعمير ومساطر الترخيص.

القرارات المقترحة: إدماج خلاصات دراسة قابلية التعمير ضمن مراجعة وثائق التعمير بالإقليم، وربط منح التراخيص داخل المناطق المصنفة حساسة باحترام التوصيات الواردة فيها، مع إعطاء الأولوية للاستثمارات العمومية في المجالات التي ثبتت ملاءمتها للتوسع العمراني.

برنامج الدعم الاجتماعي المباشر يتجه نحو نموذج للإدماج الترابي

بلغ إجمالي المبالغ الموزعة في إطار برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، إلى غاية نهاية سنة 2025، نحو 51 مليار درهم، استفادت منها قرابة 4 ملايين أسرة، تقيم حوالي 60% منها بالوسط القروي. وتظل حماية الطفولة المكون الرئيسي للبرنامج، إذ استحوذت على 64,2% من موارده لفائدة 5,5 ملايين طفل، في حين وُجهت 84% من المساعدات إلى الأسر الأكثر هشاشة، بفضل آلية الاستهداف المعتمدة من خلال السجل الاجتماعي الموحد. وعلى المستوى الجهوي، تتميز جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بارتفاع حصة الدعم المخصص لحماية الطفولة، والتي بلغت 64,6%، بما يعكس الأهمية التي تحظى بها سياسات دعم الأسر داخل الجهة. وإلى جانب بعده القائم على إعادة التوزيع، يدخل البرنامج مرحلة جديدة تروم مواكبة المستفيدين بشكل تدريجي نحو الولوج إلى فرص الشغل والتكوين وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية، وذلك من خلال تنسيق تدخلات المصالح العمومية والتمثيليات الترابية لـ الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

المصدر: رابط

نقاط يقظة من أجل العمل الجهوي

يعكس تطور برنامج الدعم الاجتماعي المباشر تحولاً تدريجياً في السياسات الاجتماعية، التي لم تعد تقتصر على تقديم التحويلات المالية، بل أصبحت تتجه نحو مواكبة الأسر بما ييسر إدماجها المستدام اقتصادياً واجتماعياً. ويعزز هذا التوجه البعد الترابي للعمل العمومي، من خلال الربط بين الدعم الاجتماعي وبرامج التكوين والتشغيل والولوج إلى الخدمات، وفقاً للخصوصيات والحاجيات الفعلية لكل مجال ترابي.
وبالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، حيث تستحوذ المساعدات الموجهة لحماية الطفولة على حصة مهمة من التدخلات، تفتح هذه الدينامية آفاقاً لتعزيز التكامل بين السياسات الاجتماعية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وتأهيل الكفاءات وإدماج الفئات الأكثر هشاشة، بما يسمح بالانتقال من منطق الدعم المباشر إلى مسارات أكثر استدامة للتمكين والاستقلالية.

المخاطر الواجب استباقها: ستظل الآثار المنتظرة لهذا التوجه رهينة بمدى القدرة على ضمان تنسيق فعلي بين الفاعلين الترابيين، وملاءمة مسارات المواكبة مع الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية لكل مجال ترابي.

الفرص المتاحة: تعزيز التكامل بين آليات الدعم الاجتماعي، وبرامج التكوين والتشغيل، ومبادرات التنمية الترابية، بما يساهم في تحقيق تمكين مستدام للأسر المستفيدة.

الفاعلون المعنيون بالتعبئة: تعزيز التنسيق بين مجلس الجهة، والوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، والفاعلين في مجالات التكوين والتشغيل والتنمية الاقتصادية، بما يضمن التقائية آليات الإدماج على المستوى الترابي.

القرارات المقترحة: إدماج أهداف الإدماج المنتج ضمن تنفيذ برنامج التنمية الجهوية، من خلال تعزيز جسور الربط بين آليات الدعم الاجتماعي، والبرامج الجهوية للتكوين، وقابلية التشغيل، وريادة الأعمال، والفرص التي توفرها المنظومات الاقتصادية بالجهة.

طنجة تحتضن أبرز موعد عالمي للحكامة الترابية

يشكل احتضان مدينة طنجة، خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 25 يونيو 2026، للدورة الثامنة من المؤتمر العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، بمشاركة أكثر من 3.000 مشارك، تأكيداً لمكانة المغرب داخل الشبكات الدولية المعنية بالحكامة الترابية والتنمية الحضرية المستدامة.

وينعقد المؤتمر تحت شعار «جيل جديد من الخدمات العمومية المحلية الشاملة»، حيث سيجمع مسؤولين حكوميين، ومنتخبين محليين، وخبراء، وفاعلين اقتصاديين، لمناقشة عدد من القضايا المرتبطة باللامركزية، والصمود في مواجهة التغيرات المناخية، والتحول الرقمي، والتمويل الترابي، والمشاركة المواطنة.

كما يعزز تنظيم الجمعية العامة لشبكة متروبوليس، في امتداد لأشغال المؤتمر، البعد الدولي لهذا الحدث، لكونها تضم أكثر من 160 حكومة محلية وحضرية كبرى.

وبالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، يساهم احتضان هذين الموعدين في تعزيز حضورها داخل شبكات التعاون الترابي الدولية، وترسيخ دورها كفضاء لتبادل الخبرات والتجارب حول السياسات العمومية المحلية والتنمية الحضرية المستدامة.

المصدر: رابط

بتطوان، يركز النقاش حول انتخابات 2026 على تعزيز المشاركة السياسية للنساء

مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2026، سلط منتدى جهوي نظمته بمدينة تطوان مجموعة من فعاليات المجتمع المدني الضوء على الشروط الكفيلة بضمان مشاركة أكثر فاعلية للنساء في الحياة السياسية. وقد أبرزت النقاشات أنه، رغم التقدم القانوني والمؤسساتي المحقق خلال السنوات الأخيرة، لا تزال عدة تحديات قائمة، من بينها ضعف تمثيلية النساء داخل الهيئات التقريرية للأحزاب، واستمرار بعض العوائق الثقافية، ومحدودية إدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية.

ودعا المشاركون إلى تعزيز آليات التكوين والمواكبة لفائدة المترشحات، وتشجيع تمثيلية تقوم بصورة أكبر على قدرة النساء على التأثير في مسارات اتخاذ القرار، إلى جانب تهيئة بيئة انتخابية أكثر شمولاً في أفق الاستحقاقات المقبلة.

وبالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، تعكس هذه المبادرة الأهمية المتزايدة التي تحظى بها قضايا الحكامة الدامجة والمشاركة المواطنة ضمن النقاشات المرتبطة بتجديد الهيئات المنتخبة والتنمية الترابية.

المصدر: رابط

توسع الربط الجوي يعزز الاندماج الدولي لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

يؤكد تطور البرنامج الصيفي لسنة 2026 لشركة العربية للطيران المغرب تنامي أهمية الرحلات الجوية الدولية التي تربط شمال المملكة بعدد من الوجهات الخارجية. وعلى مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، عززت الشركة رحلاتها انطلاقاً من طنجة نحو كل من أمستردام وبرشلونة، بإضافة رحلة أسبوعية لكل وجهة، فيما سيرتفع عدد الرحلات بين تطوان وأمستردام إلى رحلتين أسبوعياً ابتداءً من يوليوز 2026.

وتندرج هذه التعديلات ضمن استراتيجية أوسع تروم تركيز القدرات على الأسواق الأوروبية الرئيسية، من خلال تعزيز الرحلات نحو فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا وبلجيكا وتركيا، بما يواكب نمو التدفقات السياحية والمهنية وتنقلات مغاربة العالم.

ولا يقتصر أثر هذا التطور على تحسين العرض الجوي، بل يساهم كذلك في تعزيز الولوجية الدولية للجهة وترسيخ مكانتها كبوابة رئيسية لشمال المملكة. كما أن تنامي الربط المباشر مع أهم الأسواق الأوروبية المصدرة للسياح والمسافرين من شأنه أن يسهل المبادلات الاقتصادية، ويدعم التنمية السياحية، ويحسن ظروف استقبال المستثمرين والكفاءات الدولية.

وتشكل هذه الدينامية أيضاً عاملاً داعماً لجاذبية مجالي طنجة وتطوان، اللذين بات تطورهما يرتبط بشكل متزايد بقدرتهما على الاندماج ضمن شبكات التنقل الدولية الكبرى.

المصدر: رابط

نقاط يقظة من أجل العمل الجهوي

يؤكد تعزيز الربط الجوي أن الاتصال الدولي أصبح رافعة قائمة بذاتها للتنافسية الترابية. فإلى جانب الاستجابة للطلب الموسمي، يعكس رفع وتيرة الرحلات نحو عدد من الوجهات الأوروبية توطد المبادلات بين الجهة وشركائها الرئيسيين على المستويات الاقتصادية والسياحية والبشرية. كما تواكب هذه الدينامية تنامي المنظومات الصناعية واللوجستية والسياحية بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، التي أصبح تطورها يعتمد بصورة متزايدة على انسيابية التنقلات الدولية.

وتبرز هذه التطورات كذلك التكامل المتزايد بين البنيات التحتية المطارية بالجهة وباقي التجهيزات الاستراتيجية، ولاسيما المنصات المينائية واللوجستية. وفي ظل التنافس بين كبريات الجهات المتوسطية، أصبحت جودة الربط الجوي عاملاً مميزاً لاستقطاب الاستثمارات، وتطوير أنشطة سياحية ذات قيمة مضافة مرتفعة، وتعزيز اندماج الجهة في سلاسل المبادلات الدولية.

المخاطر الواجب استباقها: قد يؤدي تركّز الرحلات الجديدة على الأسواق الأوروبية التقليدية إلى استمرار تبعية الجهة لهذه الأحواض الرئيسية للطلب، والحد من انفتاحها على أسواق جديدة ذات إمكانات واعدة.

الفرص المتاحة: الاستفادة من تحسن الربط الجوي لتكثيف الترويج للجهة لدى المستثمرين، وتطوير أسواق سياحية جديدة، وتعزيز الروابط الاقتصادية مع أهم الأحواض الأوروبية.

الفاعلون المعنيون بالتعبئة: ضمان التنسيق بين مجلس الجهة، والمكتب الوطني المغربي للسياحة، والمكتب الوطني للمطارات، والمركز الجهوي للاستثمار، والجماعات الترابية، والفاعلين السياحيين والاقتصاديين، بما يضمن مواءمة استراتيجيات الربط الجوي والترويج الترابي والجاذبية الاقتصادية مع أولويات برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب.

القرارات المقترحة: تعزيز التنسيق بين استراتيجيات الربط الجوي، والترويج السياحي، والجاذبية الاقتصادية، بما يواكب فتح خطوط جديدة منسجمة مع أولويات التنمية بالجهة، ويساهم في التنويع التدريجي للأسواق الدولية المستهدفة.

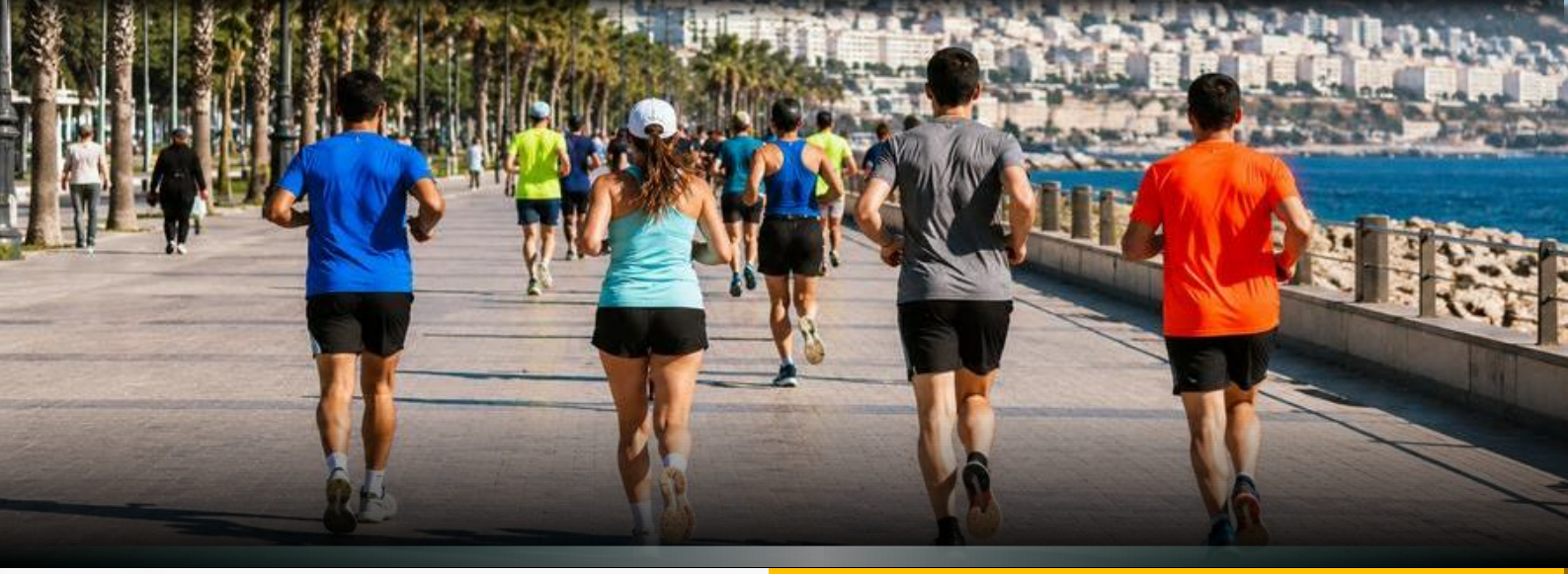

الرياضة والبنيات التحتية الرياضية

التظاهرات الرياضية تعزز إشعاع المجالات الترابية بالجهة وجاذبيتها

تواصل جهة طنجة-تطوان-الحسيمة تنويع عرضها الرياضي من خلال تنظيم تظاهرات تجمع بين الرياضة القريبة من المواطنين، والمنافسات الجهوية، والفعاليات ذات البعد الدولي. ففي طنجة، تؤكد الدورة الرابعة من تظاهرة TangerRun، المنظمة يومي 20 و21 يونيو 2026، تنامي الإقبال على الممارسات الرياضية الحضرية المتاحة لأوسع فئات المجتمع. وبعد أن استقطب البرنامج الوطني TheCityRun أكثر من 20 ألف مشارك خلال مختلف محطاته سنة 2025، ستقترح هذه الدورة الجديدة مسارات لمسافات 5 و10 و15 كيلومتراً، إلى جانب أنشطة للياقة البدنية تروم تشجيع نمط عيش نشيط وتثمين الفضاءات العمومية.

وفي تطوان، ستجمع البطولة الجهوية لسباق الدراجات، المنظمة بمناسبة اليوم العالمي للدراجة الهوائية، متسابقين يمثلون مختلف أندية الجهة، ضمن عدة منافسات موجهة للفئات التنافسية، والشباب، والأشخاص في وضعية إعاقة. وإلى جانب بعدها الرياضي، تساهم هذه التظاهرة في تشجيع استعمال الدراجة الهوائية، ودعم التنقل المستدام، وإبراز المؤهلات السياحية للإقليم.

وفي سياق متكامل، تؤكد الدورة الثانية والعشرون من الأسبوع الدولي للرياضات البحرية بالمضيق، المرتقب تنظيمها من 30 يونيو إلى 5 يوليوز 2026، مكانة المدينة الشاطئية كوجهة مرجعية للرياضات البحرية بالمغرب. كما تحتفي هذه التظاهرة بمرور 25 سنة على تنظيم السباق المتوسطي فوينخيرولا-المضيق، وتجمع بين المنافسات الرياضية، وتثمين التراث البحري، وتنظيم أنشطة دامجة، بما يعزز الجاذبية السياحية والإشعاع الدولي للساحل المتوسطي.

ويجسد التكامل بين هذه التظاهرات تنامي مكانة الجهة باعتبارها مجالاً لاستضافة فعاليات رياضية متنوعة، قادرة على الجمع بين تشجيع الممارسة الرياضية، وتثمين المجالات الترابية، وتعزيز الجاذبية السياحية. ومن خلال اندراجها ضمن دينامية متواصلة لتطوير العرض الرياضي، تساهم هذه التظاهرات في ترسيخ مكانة جهة طنجة-تطوان-الحسيمة كوجهة مرجعية لاحتضان المواعيد الرياضية على المستويين الوطني والمتوسطي.

المصدر:
رابط
رابط

طنجة تباشر أولى الخطوات لإعادة تأهيل القاعة المغطاة بدر

من المرتقب أن يدرس مجلس جماعة طنجة ملتمساً يروم تسريع إعادة تأهيل القاعة المغطاة بدر، باعتبارها من المنشآت الرياضية البارزة بالمدينة، والتي ظلت مغلقة منذ عدة سنوات. وتشكل هذه المبادرة خطوة مؤسساتية أولى نحو إعادة تشغيل هذا المرفق، الذي ارتبط تاريخياً بتطور رياضة كرة السلة بمدينة طنجة.

وإلى جانب الحفاظ على موروث رياضي محلي، تندرج هذه الخطوة ضمن دينامية أوسع لتحديث التجهيزات الرياضية، بما يساهم في تحسين ظروف الممارسة، ومواكبة تنامي الأنشطة الرياضية على مستوى المجال الترابي.

المصدر: رابط

الثقافة والتراث والصناعات الإبداعية

تعزز الجهة إشعاعها الثقافي من خلال تثمين التراث والحوار بين الثقافات وتطوير الصناعات الإبداعية

تحتضن جهة طنجة-تطوان-الحسيمة خلال شهر يونيو عدداً من التظاهرات التي تعكس تنوع عرضها الثقافي وانفتاحها على المبادلات الدولية. ففي العرائش، جمعت الدورة الرابعة عشرة من المهرجان الدولي ماطا، المنظمة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على مدى ثلاثة أيام، فرساناً وصناع قرار وشخصيات مغربية وأجنبية، حول تثمين التراث الفروسي لجبالة. كما تميزت هذه الدورة بإطلاق منتدى ELI Morocco، باعتباره منصة جديدة للحوار الاقتصادي والثقافي والحضاري، تروم تعزيز المبادلات بين إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط والمجال الأطلسي.

وفي العرائش أيضاً، تؤكد الدورة الخامسة عشرة من المهرجان الدولي Entrerritmos، المنظمة خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 25 يونيو، البعد الدولي للإقليم، من خلال جمع فنانين ووفود من عدة بلدان حول الموسيقى والرقص والتراث والحوار بين الثقافات. ومن خلال عروضه وورشاته وندواته، يساهم المهرجان في تثمين التراث المادي وغير المادي، وتشجيع التبادل الثقافي والتقارب بين الشعوب.

وفي طنجة، تبرز الدورة الثالثة من أسبوع الموضة بطنجة دور الموضة كرافعة للإبداع والابتكار، من خلال الجمع بين التراث، والصناعة التقليدية الرفيعة، والإبداع المعاصر. ويؤكد هذا الحدث التوجه نحو ترسيخ مكانة طنجة ضمن الوجهات الصاعدة للموضة والصناعات الثقافية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، عبر إبراز الخبرات المغربية لدى المصممين والمشترين ووسائل الإعلام والشركاء الدوليين.

ومن خلال هذه التظاهرات المتكاملة، تواصل الجهة ترسيخ موقعها كفضاء للتعبير الثقافي المنفتح على محيطه المتوسطي والإفريقي والدولي. كما يساهم الجمع بين صون التراث، والحوار بين الثقافات، وتنمية الصناعات الإبداعية، في تعزيز جاذبيتها الثقافية، وتثمين هوياتها الترابية وخبراتها لدى الجمهورين الوطني والدولي.

المصدر:
رابط
رابط
رابط

تطوان تحتفي بثمانين سنة من الإرث الفني من خلال معرض استعادي

بمناسبة الذكرى الثمانين لإحداث مدرسة الفنون الجميلة بتطوان، يحتضن مركز الفن الحديث، خلال الفترة الممتدة من 20 يونيو إلى 20 شتنبر 2026، معرض «80» المخصص لاستعراض ثمانية عقود من تطور التشكيل المغربي المعاصر.

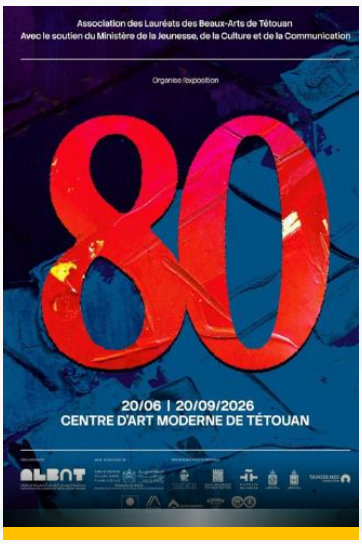

ويضم هذا المعرض الاستعادي 75 عملاً فنياً أنجزتها أجيال متعددة من الفنانين، مسلطاً الضوء على الدور التأسيسي لهذه المؤسسة، التي تحولت سنة 1993 إلى المعهد الوطني للفنون الجميلة، في تكوين عدد من أبرز الأسماء في الساحة الفنية الوطنية. كما يبرز المعرض، المنظم بمساهمة عدة شركاء مغاربة ودوليين، الروابط التاريخية بين المغرب وإسبانيا في مجال الإبداع الفني.

وإلى جانب طابعه الاحتفالي، يجدد هذا الحدث تأكيد مكانة تطوان باعتبارها أحد أبرز أقطاب الإبداع الفني بالمملكة. فمن خلال تثمين إرث مدرسة الفنون الجميلة، وإتاحة الحوار بين أجيال الفنانين، يساهم المعرض في تعزيز الجاذبية الثقافية للمدينة، وترسيخ هويتها كفضاء لنقل المعارف والإبداع والتبادل الفني على المستوى المتوسطي.

المصدر:
رابط

بتاريخ 02/06/2026

تواصل الجهة إعداد استراتيجيتها للتكيف مع التغيرات المناخية

شارك مجلس الجهة بمدينة طنجة في ورشة خصصت لعرض نتائج تشخيص الهشاشة المناخية، المنجز في إطار مشروع إعداد المخطط الجهوي للتكيف والتنمية القادرة على الصمود، الذي يُنفذ بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرية الجهوية للبيئة، وبدعم من الصندوق الأخضر للمناخ.

وتمحورت أشغال الورشة حول أبرز المخاطر المحددةفي أفق سنة 2050، ولاسيما تلك المرتبطة بالموارد المائية، والفلاحة، والبنيات التحتية، والصيد البحري، والنظم البيئية الطبيعية. وتشكل هذه المرحلة محطة أساسية في بناء استراتيجية جهوية تروم تعزيز صمود المجال الترابي في مواجهة آثار التغيرات المناخية.

بتاريخ 04/06/2026

يعزز مجلس الجهة تعاونه مع إسبانيا حول مشروع للابتكار الاجتماعي

استقبل مجلس الجهة وفدا عن الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، ترأسته القنصلة العامة لإسبانيا بطنجة، وذلك لبحث مدى تقدم المشروع المندمج «ESS-Care TTA» ومكنت جلسة العمل من تدقيق الإطار التقني للمشروع، وجدولته الزمنية، وآليات تنفيذه، إذ يهدف إلى تحسين جودة حياة التلاميذ بالوسط القروي، وتعزيز التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية، ودعم الاقتصاد الاجتماعي من خلال تثمين تعاونيات النساء.

وتندرج هذه المبادرة ضمن دينامية التعاون الدولي التي يقودها مجلس الجهة لفائدة مشاريع ذات أثر اجتماعي وترابي قوي.

بتاريخ 12 و13/06/2026

يساهم مجلس الجهةفي النقاش الوطني حول التنزيل الترابي للعمل المناخي

شارك مجلس الجهة بالرباط في الورشة الوطنية المخصصة للتنزيل الترابي للعمل المناخي بالمغرب، والمنظمة في إطار تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا 3.0.وخلال هذا اللقاء، أبرز ممثلو المجلس الدور المحوري للجهاتفي التنزيل الترابي للالتزامات الوطنيةفي مجال المناخ، مع التأكيد على ضرورة تعزيز التنسيق بين الجماعات الترابية، ومصالح الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية.
كما تناولت النقاشات مختلف الرافعات الكفيلة بتعزيز إدماج القضايا المناخية ضمن التخطيط الترابي والسياسات العمومية الجهوية.

وتشكل هذه الأشغال، على المستوى الوطني، امتدادا لعرض نتائج تشخيص الهشاشة المناخية، وللنقاشات المرتبطة بتدبير الموارد المائية التي برزت بإقليم شفشاون.

من 17/06/2026 إلى 31/08/2026

تُطلق طنجة الدورة الأولى للمهرجان الدولي للصورة «فوطو طنجة»

تحتضن مدينة طنجة، خلال الفترة الممتدة من 17 يونيو إلى 31 غشت 2026، الدورة الأولى من «فوطو طنجة»؛ المهرجان الدولي للصورة، المنظمة تحت شعار «نداء الأفق» .ويقام هذا الحدث في عدد من الفضاءات الثقافية والعمومية، من خلال برنامج متنوع يحتفي بفن التصوير الفوتوغرافي، ويجمع بين المعارض، والعروض البصرية، والندوات، واللقاءات المهنية، والمسابقات المخصصة للمواهب المغربية الشابةفي مجال التصوير، إلى جانب أنشطة للتكوين.

ومن خلال جمع فنانين مغاربة ودوليين حول قضايا الإبداع البصري المعاصر، تساهم هذه الدورة الأولى في إغناء العرض الثقافي الصيفي بالجهة، وتعزز مكانة طنجة كوجهة صاعدة للصناعات الثقافية والإبداعية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

. المصدر:

رابط

رابط

:

نشـــــرة اليـــــقظة

المرصد الجهوي لليقظة الاستراتيجية والذكاء الترابي

لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

المـــرصد الجـهوي لليـقظة الاسـتراتيجية والذكاء التـرابي لطنجة – تطوان – الحسيمة
Observatoire Régional de Veille Stratégique et d'Intelligence Territoriale de Tanger-Tétouan-Al Hoceïma

جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
REGION TANGER-TÉTOUAN-HOCEIMA